تحرك عاجل

12 سعوديًا يتهددهم خطر الإعدام الوشيك

تساور أسر 12 سعوديًا، حُكم عليهم بالإعدام في أعقاب محاكمة جماعية بالغة الجور، بواعث قلق من أن يُنفذ الحكم بحقهم على نحوٍ وشيك، حيث أُحيلت قضاياهم من المحكمة الجزائية المتخصصة إلى رئاسة أمن الدولة.

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بأن عائلات: **سالم العمري**، و**محمد عطية**، و**عباس الحسن**، و**محمد العاشور**، و**طالب الحربي**، و**حسين الحميدي**، و**حسين العبود**، و**طاهر الحربي**، و**على العاشور**، و**يوسف الحربي**، و**علي المهناء**، و**عباس العباد**، علموا أن قضايا ذويهم قد أُحيلت من المحكمة الجزائية المتخصصة إلى رئاسة أمن الدولة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وتنتاب أسر الـ 12 رجلاً بواعث القلق البالغ من أنه قد يتم تنفيذ الإعدام في ذويهم على نحوٍ وشيك؛ إذ أُحيلت القضايا إلى الجهاز الذي يملك صلاحيات الملاحقة القضائية، ويخضع لسلطة الملك مباشرة، مع النظر إلى تعتيم السلطة القضائية السعودية المعتاد. ولا يزال غير واضح ما إذا كان الملك قد صدق على الأحكام الصادرة بحقهم.

وعلمت أسر الـ 12 رجلاً، عندما توجهوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في 12 ديسمبر/كانون الأول 2017 لمتابعة ما آلت إليه أحكام الإعدام، أن الأحكام بحق ذويهم قد تم تأييدها. وكان الـ 12 رجلاً ضمن 15 رجلاً حُكم عليهم بالإعدام في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016 في أعقاب محاكمة جماعية جائرة لـ 32 شخصًا من الأقلية الشيعية بالسعودية، اعتُقلوا من أنحاء البلاد في 2013 و2014. واتُهم الـ 15 رجلاً بمجموعة من التهم، من بينها "الخيانة العظمى" من خلال التجسس لصالح إيران. بيد أن بعضهم واجه تهمًا لا يُعترف بها كجرائم جنائية تحت طائلة القانون الدولي، كـ "دعم الاحتجاجات"، و"نشر المذهب الشيعي". كما أبلغ بعضهم المحكمة الجزائية المتخصصة أنهم هُددوا بحبسهم انفراديًا، وبمنعهم من أي اتصال بأسرهم، ما لم يوقعوا على وثائق "اعتراف".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على عدم تنفيذ الإعدام بحق الـ 12 رجلاً وإلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقهم، وذلك بالاستناد إلى ما أُثير من بواعث القلق البالغ بشأن عدالة محاكمتهم، وكذلك على إعادة محاكمتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- دعوة السلطات إلى الأمر بإجراء تحقيقٍ على وجه السرعة يتسم بالحيادية والاستقلالية والفعالية بشأن مزاعم تعرضهم لسوء المعاملة؛
- حث السلطات على إصدار أمر رسميٍ على الفور بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 21 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

3125 403 11 966+(يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف

وزارة الداخلية، ص.ب 2933،

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: 3125 403 11 966+

تويتر: @MOISaudiArabia

رئاسة أمن الدولة

سيادة الفريق أول عبد العزيز محمد الهويريني

شارع العليا الفرعي،

العليا، الرياض 126118404،

المملكة العربية السعودية

فاكس: 5555 412 11 966+

وتُرسل نسخٌ إلى:

هيئة حقوق الإنسان

بندر محمد عبد الله العيبان

ص. ب: 58889، الرياض 11515

طريق الملك فهد

بناية 3، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: +510 418 11 966

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 182/17. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7894/2018/en/

تحرك عاجل

12 سعوديًا يتهددهم خطر الإعدام الوشيك

معلومات إضافية

في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، حُكم بالإعدام على سالم العمري، ومحمد عطية، وعباس الحسن، ومحمد العاشور، وطالب الحربي، وحسين الحميدي، وحسين العبود، وطاهر الحربي، وعلي العاشور، ويوسف الحربي، وعلي المهناء، وأحمد الناصر، وعبد الله الخميس، حسين آل إبراهيم وعباس العباد.

وعلمت أسر الرجال الـ 15 أن الأحكام الصادرة بحق ذويهم قد أُيدت، حينما تابع البعض منهم مع محكمة الاستئناف الخاضعة للمحكمة الجزائية المتخصصة بشأن ما آلت إليه القضية. ففي 23 يوليو/تموز، أبلغهم مسؤول في المحكمة بأن القضية أُحيلت، في 20 يوليو/تموز، إلى المحكمة العليا للنظر فيها. وبينما صدقت المحكمة العليا على الأحكام بحق 12 رجلاً ضمن 15 رجلاً، لم يُصدَق على الأحكام الصادرة بحق الثلاثة الآخرين، وأحالت المحكمة العليا القضايا مجددًا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، مع المزيد من التعليقات.

ووفقًا لما ذكره المحامي الذي يترافع عن معظم المتهمين، احتُجز الـ 32 رجلاً الذين اعتُقلوا في بادئ الأمر في 2013 و2014، دون مذكرة باعتقالهم، وبمعزلٍ عن العالم الخارجي لثلاثة أشهرٍ تقريبًا؛ وفي أثناء تلك الفترة، استُجوبوا مرارًا وتكرارًا دون حضور محام معهم.

وسجلت منظمة العفو الدولية، منذ 2013، ارتفاعًا بالغًا في استخدام أحكام الإعدام ضد المعارضين السياسيين في السعودية، من بينهم الأقلية الشيعية. كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات ما لا يقل عن 18 شيعيًا آخرين، محكوم عليهم بالإعدام في الوقت الحالي. واتُهموا جميعًا بممارسة أنشطة تعرض الأمن الوطني للخطر، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بحقهم أحكامًا بالإعدام. ولا يزال 14 رجلاً منهم تحت طائلة حكم الإعدام، وعرضةً لتنفيذه الوشيك بحقهم، بعدما أيدت المحكمة العليا الأحكام الصادرة ضدهم في يوليو/تموز 2017. وأُدينوا بسلسلة من الجرائم، من بينها المشاركة في احتجاجات اتسمت بالعنف بالمناطق الشرقية، في 2012. وحكمت عليهم المحكمة الجزائية المتخصصة في نهاية المطاف بالإعدام، في أعقاب محاكمة جماعية جائرة، استندت إلى اعترافات مُنتزعة تحت وطأة التعذيب.

ومن بين الـ 18 الشيعة الذين احتُجزوا تحت طائلة الإعدام وينتظرون تنفيذه، هناك أربعة سعوديين اعتُقلوا بسبب جرائم ارتُكبت حينما كانت أعمارهم دون سن 18 عامًا. ومن بين هؤلاء الأربعة **علي النمر**، و**عبد الله الزاهر**، و**داوود المرهون**، و**عبد الكريم الحواج**. وعلي النمر هو ابن شقيق الشيخ نمر النمر، رجل الدين الشيعي والمعارض الذي أُعدم في يناير/كانون الثاني 2016. وقال هؤلاء إنهم تعرضوا للتعذيب، لإجبارهم على "الاعتراف".

انظر التحركين العاجلين اللذين أصدرتهما منظمة العفو الدولية: *عقوبة الإعدام لناشط حدث*، في 3 يونيو/حزيران 2014: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/014/2014/en/؛ و*جانحان حدثان يواجهان الإعدام*، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2671/2015/en/.

وهكذا، فإن عقوبة الإعدام ضربٌ من ضروب العقاب القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأوقات، بغض النظر عن المتهم، والجريمة، والإدانة أو البراءة، وطريقة تنفيذ الإعدام. كما أن السعودية أحد أكثر بلدان العالم استخداماً لعقوبة الإعدام؛ وذلك بتنفيذها الإعدام بحق أكثر من 2000 شخصٍ فيما بين 1985 و2016.

الاسم: سالم العمري، ومحمد عطية، وعباس الحسن، ومحمد العاشور، وطالب الحربي، وحسين الحميدي، وحسين العبود، وطاهر الحربي، وعلي العاشور، ويوسف الحربي، وعلي المهناء، وعبد الله الخميس.

النوع: جميعهم ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 182/17 رقم الوثيقة: MDE 23/7894/2018 المملكة العربية السعودية بتاريخ: 15 فبراير/شباط 2018